الفصل السادس

تخطيط الاستهلاك

obeikandl.com

الفصل السادس

تخطيط الاستهلاك

يستهدف النشاط الاقتصادى فى أى مجتمع سد احتياجات أفراده من السلع والخدمات الاستهلاكية، وتعتبر عملية تقدير الاحتياجات من السلع والخدمات الاستهلاكية من أهم وأصعب العمليات التى تواجه المسئولين عند اعداد الخطة الاقتصادية. ومن المعروف أن تقدير الاحتياجات من السلع والخدمات الاستهلاكية كمرحلة من مراحل اعداد الخطة الاقتصادية، لا بد وأن تسبق توزيع الاستثمارات بين مختلف فروع النشاط الاقتصادى وتحديد كميات الانتاج من السلع والخدمات المختلفة. وهذا أمر طبيعى لأنه لا يمكن تحديد الكمية التي يتم انتاجها خلال فترة الخطة من سلعة ما، إلا بعد معرفة الكمية التي ينتظر استهلاكها من هذه السلعة خلال نفس الفترة.

ولا شك أن الاستهلاك النهائي هو ا لهدف الأساسى وراء خطط التنمية فى الدول المختلفة، وذلك لأن زيادة الاستهلاك النهائي تعنى الزيادة فى مستوى المعيشة للسكان. وعلي هذا الأساس يمكن القول أن الاستهلاك هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى. ومعنى ذلك أنه لو توقف الطلب على الاستهلاك لتوقف النشاط الاقتصادى بأسره. وترجع أهمية تخطيط الاستهلاك إلى ما يلى:

أولا : يؤدى عدم تخطيط الاستهلاك إلى اختلال التوازن الكلى. فقد يزيد حجم القوة الشرائية للدخول الموزعة على أفراد المجتمع عن قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج مما يؤدى إلى ظهور فجوة تضخمية وارتفاع فى الأسعار. وقد يحدث العكس مما يؤدى إلى ظهور فجوة انكماشية وانخفاض الأسعار.

ثانيا: يؤدى عدم تخطيط الاستهلاك إلى اختلال التوازن القطاعى على الرغم من عدم اختلال التوازن الكلى. ومعني ذلك أن حجم القوة الشرائية للدخول الموزعة على أفراد المجتمع يكون مساويا لقيمة السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج، ولكن فى نفس الوقت قد يزيد الطلب على العرض فى بعض القطاعات وقد يقل الطلب عن العرض فى البعض الآخر. وهذا هو المقصود باختلال التوازن القطاعى.

ثالثا: يؤدي عدم تخطيط الاستهلاك الي زيادة الاستهلاك بمعدلات مرتفعة تلتهم معظم ان لم يكن كل الزيادة في الدخول مما يؤثر علي حجم المدخرات ويحول دون الاستثمارات المستهدفة ومن ثم

ينخفض معدل النمو الاقتصادي. وقد تضطر الدولة الي الاقتراض من الخارج لتعويض النقص في الادخار المحلي مما يؤدي الي ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات.

وعند التعرض للاستهلاك ينبغي التعرض لفكرة الميل للاستهلاك و التي تعبر عن العلاقة بين مستوى معين من الدخل وبين الانفاق على الاستهلاك من هذا الدخل. وهناك عوامل ذاتية وعوامل موضوعية يتأثر بها الميل للاستهلاك. ومن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين الاثمان والاستهلاك، بمعنى أنه كلما ارتفعت الأثمان قل الاستهلاك، وكلما انخفضت الأثمان زاد الاستهلاك. كذلك فإنه من الطبيعى أن يزيد الاستهلاك كلما زاد الدخل الحقيقى، ويقل الاستهلاك كلما قل الدخل الحقيقى. وتؤدى زيادة عدد المستهلكين - نتيجة زيادة عدد السكان - إلى زيادة الاستهلاك والعكس بالعكس. ومما لا شك فيه أن أى تغير يطرأ على كيفية توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع يؤدى إلى تغير الاستهلاك من السلع والخدمات المختلفة. ففرض الضرائب التصاعدية ذات المعدلات المرتفعة علي الدخل وإعطاء إعانات لذوى الدخول المنخفضة وغير ذلك من الاجراءات التي يترتب عليها تقليل التفاوت فى توزيع الدخل، يترتب عليها زيادة استهلاك السلع التي تقبل على طلبها الطبقات المتوسطة ونقص استهلاك السلع التي تقبل عليها الطبقات الغنية. وإذا توقع المستهلكون ارتفاع أسعار السلع فإنهم يلجأون إلى تخزين أكبر كمية ممكنة قبل حدوث الارتفاع فى الأسعار مما يؤدى إلى زيادة الاستهلاك. وبالعكس اذا توقع المستهلكون انخفاض أسعار السلع فإنهم يحاولون تأجيل الشراء حتي يحدث الانخفاض فى الأسعار مما يؤدى إلى نقص الاستهلاك. وأخيرا يرتبط الاستهلاك بحالة النشاط الاقتصادى في المجتمع بوجه عام. ففى فترات الرخاء يزداد الانتاج والدخول مما يؤدى إلى زيادة الاستهلاك. أما فى فترات الكساد فيقل الانتاج وتنخفض الدخول ويلحق ذلك بالاستهلاك.

أنواع الاستهلاك:

يتكون الاستهلاك القومى من الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعى. وتحدد الحكومات حجم الاستهلاك الجماعى مباشرة بما تنفقه تبعا لطبيعة الدور الذى تضطلع به في خدمة المجتمع. ويعتمد أساسا على مستوى الايرادات الحكومية وسياسة الانفاق العام فى الاقتصاد. أما الاستهلاك الفردى فهو عملية استخدام السلع والخدمات الاقتصادية لاشباع حاجات الأفراد أو العائلات. وحتى نتعرف بوضوح علي الفرق بين الاستهلاك الفردى والاستهلاك الجماعي، علينا أن نتذكر أن العملية

الاستهلاكية تتكون بصفة عامة من ثلاثة عناصر:

أ- اختيار مجموعة من السلع والخدمات.

ب- استخدام هذه المجموعة من السلع والخدمات.

جـ- الحصول على منفعة نتيجة استخدام هذه المجموعة من السلع والخدمات.

وتتوافر هذه العناصر الثلاثة بالنسبة للاستهلاك الفردى، لأن الفرد عندما يقبل على الاستهلاك يختار مجموعة من السلع والخدمات ويستخدمها، ويحصل من وراء ذلك على منفعة معينة. أما بالنسبة للاستهلاك الجماعي فيتوافر العنصرين الأولين فقط، لأنه ليس من المحتم وليس هناك ما يضمن أن تحصل كل من الوحدات الاستهلاكية في المجتمع على نفس القدر من المنفعة نتيجة استخدام مجموعة من السلع والخدمات. وتشير احصائيات الاستهلاك إلى اضطراد نمو الاستهلاك الجماعى فى معظم دول العالم تبعا لنمو مسئولية الدولة على الصعيدين المحلى والدولى. وترجع زيادة الاستهلاك الجماعى إلى الأسباب التالية:

أ- ضرورة توفر حد أدنى لكل فرد فى المجتمع من بعض السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الخبز والأدوية والمساكن الشعبية وغيرها.

ب- ضرورة توفير حد أدنى لكل فرد في المجتمع من بعض الخدمات الاستهلاكية الضرورية كالتعليم والصحة والأمن والعدالة وغيرها.

جـ- الحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة عن طريق استخدام أقل قدر ممكن من الموارد لاشباع بعض الحاجات الاستهلاكية الضرورية مثل انشاء الطرق واقامة الجسور ومد شبكات المياه والكهرباء وحفر قنوات الرى والصرف وغيرها. ومما لا شك فيه اشباع هذه الحاجات الاستهلاكية الضرورية عن طريق الاستهلاك الجماعى يسمح بالحصول على قدر أكبر من المنفعة باستخدام قدر أقل من الموارد عنه فى حالة استهلاك الأفراد أو العائلات.

ومما يجدر ذكره أن زيادة الاستهلاك الجماعى تؤدى إلى زيادة استهلاك الأفراد أو العائلات. ويرجع ذلك إلى أن زيادة الاستهلاك الجماعي تعنى التوسع فيما تؤديه الدولة للأفراد من سلع وخدمات مجانا أو بمقابل زهيد، تلك السلع والخدمات التي كان الأفراد ينفقون جزءا من دخولهم فى شرائها ويستطيعون الآن توجيه دخولهم لشراء سلع استهلاكية أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن القول

بأن التوسع فى الاستهلاك الجماعى يعتبر أداة من أدوات اعادة توزيع الدخل القومى لمصلحة أصحاب الدخول المتواضعة فى المجتمع شأنه فى ذلك شأن الأدوات الأخرى التي تستخدم لتحقيق نفس الهدف مثل الضرائب التصاعدية والإعانات الانتاجية والاصلاح الزراعى.

وبجانب الاستهلاك الفردى والاستهلاك الجماعى، هناك الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتى. ويمكن تعريف الاستهلاك السوقى أو النقدى بأنه عملية استخدام السلع والخدمات الاقتصادية لاشباع الحاجات، وذلك عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية. ويلاحظ أن استهلاك السوق يتم باحدي طريقتين: إما عن طريق قيام المستهلكين بشراء السلع والخدمات مباشرة من الأسواق، وإما عن طريق تقديم السلع والخدمات فى شكل عينى كما هو الحال مثلا بالنسبة للوجبات الغذائية المجانية التي تحصل عليها العمال في بعض المصانع، أو بالنسبة للأدوية التي يحصل عليها المرضي فى المستشفيات الحكومية. ففى الحالة الأولى يكون المستهلك نفسه هو مصدر تمويل الاستهلاك. أما في الحالة الثانية فإن مصدر تمويل الاستهلاك قد يكون صاحب المصنع أو الادارة الحكومية حسب الأحوال. وعلى الرغم من اختلاف مصدر تمويل الاستهلاك فى الحالتين، إلا أننا نلاحظ أنه فى الحالتين يتم الحصول على السلع والخدمات من الأسواق مقابل دفع مبالغ نقدية. أما الاستهلاك الذاتى فيمكن تعريفه بأنه عملية استخدام السلع والخدمات الاقتصادية التي ينتجها الأفراد بأنفسهم دون ظهورها فى الأسواق ودخولها في نطاق التبادل النقدى.

وترجع التفرقة بين الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتى إلى أن اقتصاديات الدول الناميه لم تصبح بعد اقتصاديات نقدية كاملة نظرا لانتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتى ولا سيما فى المناطق الريفية حيث نجد أن معظم سكان هذه المناطق يقومون بصناعة الجبن وتربية الدجاج وصنع الخبز وغيرها من السلع واستهلاكها مباشرة دون دخولها فى نطاق التبادل النقدى. ولا شك أن انتشار الاستهلاك الذاتى يثير كثيرا من المشاكل عند تقدير الاستهلاك النهائي، ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلى:

أ- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن كمية السلع والخدمات التى يتم استهلاكها ذاتيا لأنها تظهر بالأسواق ولا تدخل فى نطاق التبادل النقدى.

ب- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن قيمة السلع والخدمات التي يتم استهلاكها ذاتيا. ويرجع ذلك إلي أنه لو أمكن تحديد كميات هذه السلع والخدمات ولو بطريقة تقريبية، فإنه يصعب تقدير قيمتها لعدم معرفة الأسعار التي سيتم تقييمها بها.

جـ- صعوبة اجراء مقارنة بين قيمة الاستهلاك النهائي فى فترات زمنية متتالية. وهنا تواجهنا حالتان: حالة ادراج الاستهلاك الذاتى ضمن الاستهلاك النهائي. وفي هذه الحالة تصعب المقارنة لعدم دقة البيانات عن الاستهلاك كما وقيمة. وفى حالة عدم ادراج الاستهلاك الذاتى ضمن الاستهلاك النهائي تصعب المقارنة أيضا لأن أى زيادة فى الاستهلاك النهائي قد ترجع إلى زيادة نسبة الانتاج من السلع الاستهلاكية التي تظهر في الأسواق وتدخل فى نطاق التبادل النقدى بعد أن كانت تستهلك ذاتيا.

ويمكن التفرقة بين الاستهلاك السلعى والاستهلاك الخدمي. فالاستهلاك السلعى هو استخدام لمال له وجود مادى. أما الاستهلاك الخدمي فيمكن تعريفه بأنه استخدام لمال ليس له وجود مادى. ولكن هل يحتسب الاستهلاك الخدمي ضمن الاستهلاك النهائى؟ الواقع أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين فى هذا الشأن. فالبعض يرى ضرورة احتساب الاستهلاك الخدمى ضمن الاستهلاك النهائي لأنه يؤدى فى الواقع إلى خلق مال ذي منفعة يتم استخدامه فى اشباع بعض الحاجات. ويرى البعض الآخر أنه لا يجوز احتساب الاستهلاك الخدمى ضمن الاستهلاك النهائي، لأن الزيادة الكبيرة فى استهلاك الخدمات بالنسبة لاستهلاك السلع تمثل اختلالا فى الهيكل الاقتصادى للدولة. ومن الناحية العملية يلاحظ وجود خلاف بين الدول. فبعض الدول مثل الدول الرأسمالية تحتسب الاستهلاك الخدمى ضمن الاستهلاك النهائي، والبعض الآخر مثل الدول الاشتراكية لا تحتسب الاستهلاك الخدمي ضمن الاستهلاك النهائى ما عدا الخدمات المتصلة بالانتاج المادى.

والسؤال الآن هو: هل تحتسب الخدمات التى تؤديها ربة البيت عند تقدير الاستهلاك النهائي؟ الواقع أن مثل هذه الخدمات تعتبر انتاجا لمال يستخدم فى اشباع حاجات الأسرة بطريق مباشر. لذلك فإنه من الناحية النظرية يتم احتساب هذه الخدمات ضمن الاستهلاك النهائي. ولكن من الناحية العملية فقد استقر الرأى على عدم احتسابها ضمن الاستهلاك النهائى نظرا لصعوبة حصر هذه الخدمات وتقييمها في شكل نقدى. أما بالنسبة للاستهلاك السلعى فتجدر التفرقة بين نوعين من السلع الاستهلاكية: سلع معمرة أى تلك التي يمكن استخدامها مرات متعددة أو فترات طويلة قبل أن تبلى كالسيارات والثلاجات، وسلع وقتية أي تلك التي تستهلك بمجرد استخدامها كالوقود والمواد الغذائية. ومن الواضح أن احتساب قيمة السلع الاستهلاكية الوقتية ضمن الاستهلاك النهائي خلال فترة زمنية محددة - عادة سنة - أمر طبيعى ولا يثير أى مشكلة. أما بالنسبة للسلع المعمرة

فالمفروض – من الناحية النظرية – أن تحتسب فقط ضمن الاستهلاك النهائي قيمة المنافع المتحصل عليها خلال السنة محل التقدير. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق قسمة قيمة السلعة المعمرة على عدد سنوات عمرها في المتوسط. ولكن نظرا للصعوبات العملية التي تكتنف هذه الطريقة، فقد استقر الرأي على احتساب قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة ونصف المعمرة بالكامل ضمن الاستهلاك النهائي خلال السنة محل التقدير.

طرق تقدير الاستهلاك:

يعتبر تقدير الاستهلاك القومى من أهم المسائل التى تواجه أجهزة التخطيط فى أى مجتمع. وترجع الحاجة إلى تقدير الاستهلاك من مختلف السلع والخدمات إلى غرضين رئيسيين: أولهما تدبير مصادر هذا الاستهلاك سواء عن طريق الانتاج المحلى أو عن طريق الاستيراد. والغرض الثاني هو المقارنة بين الاستهلاك المتوقع وما يمكن أن تسمح به الأهداف المقررة للاستهلاك والاستثمار خلال سنوات الخطة توطئة لاتخاذ التدابير اللازمة للملاءمة والتوفيق بينهما. ويمكن تقدير الاستهلاك عن طريق إسقاط الاتجاه العام أو المقارنات الدولية أو الموازين السلعية أو التدفقات السلعية أو ميزانية الأسرة.

وتقوم طريقة إسقاط الاتجاه العام للتعرف على حجم الاستهلاك الكلى وما يرقع استهلاكه من كل سلعة أو مجموعة من السلع مع افتراض عدم تغير أنماط الاستهلاك السائدة فى الماضى. غير أن تقديرات الاستهلاك المستمدة من اسقاط الاتجاه العام غالبا ما تتجاوز الأنماط المخططة للاستهلاك، بسبب ما يفرضه التخطيط الانمائي الرشيد من توجيه أكبرقدر من الموارد المتاحة لأغراض التكوين الرأسمالى. كذلك لا يصح الافتراض الرئيسى لهذه الطريقة – وهو استمرار الظروف الماضية على ما هى عليها – حيث أن التخطيط من أجل التنمية سيعمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية الراهنة والقضاء على الاستهلاك الترفى واغراء نماذج الاستهلاك العالية السائدة فى الاقتصاديات المتقدمة.

كما يقوم أسلوب المقارنات الدولية فى تقدير الاستهلاك على تشابه حاجات الانسان وانماط الاستهلاك بين البلدان التي تمر بنفس الظروف الاقتصادية إلى حد كبير. وعليه تستطيع أجهزة التخطيط فى دولة معينة تقدير الاستهلاك المتوقع عن طريق مساواته باستهلاك دولة أخرى مرت بنفس ظروفها، مع مراعاة ما قد يقتضيه اختلاف الأوضاع والظروف الاجتماعية والثقافية فى ذلك من تعديلات.

وفى طريقة الموازين السلعية يتم الاسترشاد بالموارد والاستخدامات للسلع التي يجرى لها ميزان. وتجرى مقارنة موارد السلعة والتي تنحصر في الإنتاج المحلي والواردات مع استخدامات السلعة والتي تتعلق بالاستهلاك النهائي بشقيه العام والخاص والاستهلاك الوسيط والاستثمار والصادرات والتغير فى المخزون. ويسبق إعداد الموازين السلعية دراسات لكل سلعة من حيث مصادرها واستخداماتها. وبالنسبة للاستهلاك النهائي تتم دراسة اتجاهات الاستهلاك ومرونات الدخل والأسعار، ومقارنة ذلك بالانتاج المحلي والواردات. وقد سبق لنا دراسة الموازين السلعية بشئ من التفصيل فى الفصل الرابع هذا الكتاب.

وتتلخص طريقة التدفقات السلعية فى تقدير الكمية المستهلكة من سلعة ما عن طريق تتبع تداول السلعة من مصادرها الأولية (الانتاج أو الاستيراد) حتي وصولها فى النهاية إلى أيدى المستهلكين. فإذا كانت السلعة منتجة محليا فيقدر أولا الجزء من هذا الانتاج الذي يحول إلى القطاع العائلى مباشرة، أما الباقى فينقل إلى تجار الجملة وجزء منه يحول أيضا إلى القطاع العائلي، وأما الباقى فيؤول إلى تجار التجزئة، ومنهم يحول معظمه إلى القطاع العائلى. ويتم تخزين الباقى. ولا يختلف الأمر بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج حيث يتم تقدير الكمية التى تحول إلى القطاع العائلى في كل مرحلة من تداولها بطريقة مماثلة. وهكذا يمكن تقدير الكمية المستهلكة من هذه السلعة حيث أن الاخصائيين يفترضون أن مجرد استحواز المستهلك على السلعة يعتبر بمثابة استهلاك لها، بمعنى أنهم يفترضون أن المستهلك لا يلجأ إلى تخزين السلعة. ومن الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على طريقة التدفقات السلعية إلا إذا توافرت بيانات كاملة عن تداول السلع في مراحلها المختلفة.

وفى أسلوب ميزانية الأسرة Family Budget يتم التعرف على السلوك الانفاقى للقطاع العائلي وكيفية التصرف فى الدخل بالنسبة للأسرة. ويتم هذا الأسلوب باختيار عينة ممثلة للمجتمع، ثم يجرى تحليل البيانات التى جمعت لتحديدنسبة كل بند من الانفاق بالنسبة للدخل. وعلى هذا الأساس يمكن تقديرالاستهلاك العائلى اذا ما استطعنا تقدير نمو الأسر فى المستقبل. كذلك يمكن تحديد نمط الاستهلاك العائلى فى المستقبل بالنسبة لمعظم السلع، وبالتالى يمكن تكوين نمط توزيع الاستهلاك العائلى على المجموعات السلعية المختلفة وبالنسبة للقطاعات المتباينة.

وعن طريق بيانات ميزانية الأسرة تتوافر لدينا ذخيرة كبيرة من المعلومات عن النمط الاستهلاكى للأسرة فى فئات الدخل المختلفة. ومن هذه المعلومات يستطيع المخطط استنتاج أثر تغير

الدخل على الكميات المستهلكة من السلع المختلفة سواء كانت سلعا ضرورية أو كمالية. كذلك يستطيع المخطط استنتاج أثر المهنة أو الحرفة على الاستهلاك من مختلف السلع، وذلك عن طريق تحليل البيانات الخاصة بنشاط رب الأسرة وعمله وما تستهلكه هذه الأسرة من السلع. كما يستطيع المخطط معرفة أثر البيئة على النمط الاستهلاكى وذلك بمقارنة ما يشتريه أهل الريف من غذاء وملبس بما يشتريه أهل الحضر أو الواحات.

ومن خلال بيانات ميزانية الأسرة يمكن كذلك تقدير مرونة الطلب الدخلية لكل سلعة ولكل خدمة، وبالنسبة لكل فئة من فئات الدخل فى كل من الحضر والريف. وتعبر مرونة الطلب الدخلية عن درجة تجاوب الكمية المطلوبة من السلعة للتغير فى دخل المستهلك. ويمكن تعريفها بأنها التغير النسبى في الكمية المطلوبة مقسوما علي التغير النسبي في الدخل. ويمكن التغير عنها علي النحو التالي:

$$م_{ى} = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ى}{ى}$$

حيث: $م_{ى}$ مرونة الطلب الدخلية

ك الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة.

Δ ك تغير الكمية المطلوبة علي سلعة أو خدمة معينة.

ى الدخل (للفرد أو الأسرة)

Δ ى تغير الدخل (للفرد أو الأسرة).

ويمكن عن طريق مرونة الطلب الدخلية تقدير التغير الذي ينتظر أن يطرأ على الإستهلاك بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة. فمن المعروف أن الكميات المستهلكة من السلع والخدمات لا تظل ثابتة خلال سنوات الخطة. ومن المحتمل أن تزيد هذه الكميات نتيجة لزيادة السكان من جهة وارتفاع مستوى دخلهم من جهة أخرى. ولتوضيح ذلك يمكن أن ننظر إلى أن تقدير الإستهلاك للمستقبل يتم وفقا للمعادلة التالية:

$$ك_{ز} = ك_{.} (١ + م_{ى} \times ل)$$

حيث $ك_{ز}$ = الإستهلاك في أى فترة زمنية مستقبلة.

$ك_{.}$ = الاستهلاك في سنة الأساس.

ل = معدل نمو الدخل.

وهذا يعنى أن الاستهلاك فى أية فترة زمنية مستقبلة يعادل الاستهلاك فى سنة الأساس مضروبا فى ١ + مرونة الطلب الدخلية × معدل نمو الدخل. ويمكن اثبات صحة المعادلة السابقة على النحو التالى :

$$ك_{ز} = ك_{.} + \Delta ك \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

أي أن الاستهلاك فى أية فترة زمنية (ز) يعادل الاستهلاك فى فترة الأساس ($ك_{.}$) مضافا اليه التغير في الاستهلاك بين الفترتين. ولكننا نعرف من واقع تعريف مرونة الطلب الدخلية أن:

$$م_{ى} = \frac{\Delta ك}{\Delta ى} \times \frac{ى}{ك}$$

وبضرب الطرفين في الوسطين والقسمة على ى نجد أن:

$$\Delta ك = م_{ى} ك_{.} \cdot \frac{\Delta ى}{ى}$$

ولكن $\frac{\Delta ى}{ى} = ل$

$$\therefore \Delta ك = م_{ى} ك_{.} \cdot ل \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

وبالتعويض عن المعادلة (٢) في المعادلة (١) ينتج أن:

$$ك_{ز} = ك_{.} + م_{ى} ك_{.} \cdot ل$$

$$ك_{ز} = ك_{.} (١ + م_{ى} \times ل)$$

ومن واقع بحث ميزانية الأسرة يمكن النظر إلى مرونة الطلب الدخلية على أنها تعبر عن المعادلة التالية:

$$م_{ى} = \frac{\Delta ق}{\Delta ى} \times \frac{ى}{ق}$$

حيث: ق = الانفاق على السلعة

Δ ق = تغير الانفاق على السلعة

وهنا نستعين بمثال رقمى نفترض فيه أن متوسط استهلاك الفرد من السكر في سنة الأساس يبلغ ٥ جنيهات بالنسبة للأفراد الذين يتراوح دخل أسرتهم بين ٣٠٠ جنيه و ٥٠٠ جنيه فى الحضر. كما تبلغ مرونة الطلب الدخلية على السكر فى هذه الفئة من الدخل ٨ر. أي أن الطلب قليل المرونة. ونفرض كذلك أن متوسط عددأفراد الأسرة هو ٤ أفراد، وأن متوسط دخل الفرد يزيد بنسبة ٢٥٪ خلال سنوات الخطة. والسؤال الآن هو: ما هو المبلغ الذى ينفقه الفرد فى المتوسط لشراء السكر فى االسنة الخامسة من الخطة، وذلك بالنسبة إلى فئة الدخل ٣٠٠ - ٥٠٠ جنيه؟

نبدأ أولا بتقدير متوسط دخل الفرد فى سنة الأساس وهو عبارة عن خارج قسمة مركز الفئة الدخلية على متوسط عدد أفراد الأسرة. وبناء على ذلك فإن:

$$\text{متوسط دخل الفرد} = \frac{٣٠٠ + ٥٠٠}{٢} \div ٤ = ١٠٠ \text{ جنيه}$$

ثم نقدر بعد ذلك الزيادة فى متوسط دخل الفرد وهى تساوى ٢٥ جنيها

$$(١٠٠ \times \frac{٢٥}{١٠٠})$$

ثم نطبق بعد ذلك قانون المرونة الدخلية وهو:

$$م_{ى} = \frac{\Delta ق}{ق} \div \frac{\Delta ى}{ى}$$

وبالتعويض فى هذا القانون نحصل على:

$$\frac{٢٥}{١٠٠} \div \frac{\Delta ق}{٥} = ٠٫٨$$

ومنها: $\Delta ق = \frac{٠٫٨ \times ٥}{٤} = ١$ جنيها واحدا

وهذا يعني أن متوسط انفاق الفرد لشراء السكر يبلغ ٦ جنيهات (٥+١) فى السنة الخامسة للخطة بالنسبة لفئة الدخل ٣٠٠ - ٥٠٠ جنيه من سكان الحضر. ومن الواضح أنه يمكن الحصول على مجموع انفاق هذه الفئة لشراء السكر بضرب هذا المبلغ ٦ في عدد أفرادها، مع ملاحظة التغير الذي يطرأ على عدد أفراد هذه الفئة خلال سنوات الخطة نتيجة لتزايد السكان من جهة، ونتيجة لزيادة الدخول من جهة أخرى. كذلك يمكن أيضا تقدير الكميات التى ينتظر طلبها من السكر خلال سنوات الخطة عن طريق قسمة المبلغ المخصص لشراء السكر على ثمن الكيلو جرام من السكر، وذلك بافتراض ثبات ثمن السكر. أما اذا قرر المسئولون عن التخطيط تغيير ثمن السكر. فإنه يمكن تقدير الكمية التي ينتظر طلبها منه على أساس السعر الجديد وذلك باستخدام معامل مرونة الطلب السعرية. وباستخدام نفس الطريقة، يمكن تقدير الكميات التي ينتظر أن تطلب من السكر فى كل فئة من فئات الدخل بالنسبة لكل من الحضر والريف. وعليه نحصل على التقدير الاجمالى للطلب على السكر فى السنة الخامسة. أما الكميات التي ينتظر أن تطلب من هذه السلعة خلال السنوات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، فيمكن تقديرها على أساس افتراض أن الزيادة فى الطلب تتم تدريجيا بنفس المعدل كل سنة. وباتباع نفس الطريقة، يمكن تقدير الكميات التي ينتظر طلبها من السلع والخدمات المختلفة خلال سنوات الخطة.

وهكذا يبدو بوضوح مدى أهمية بحث ميزانية الأسرة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية. ولكن القول بصفة عامة أن بحث ميزانية الأسرة يستخدم بوجه خاص لتحقيق الأهداف التالية:

١- رفع مستوي رفاهية الأفراد عن طريق دراسة رغبات المستهلكين الحالية والعمل على ارشادهم وبحث أثر العادات والتقاليد على استهلاك الأفراد وكيفية التأثير عليها بحيث ينفق كل فرد دخله بالطريقة التى تحقق له ولأسرته أكبر منفعة ممكنة من الناحية الصحية والاجتماعية والمادية. فالنمط الاستهلاكي للأسرة المتعلمة - مثلا - يختلف كثيرا عن النمط الاستهلاكى للأسرة غير المتعلمة.

٢- التنبؤ باحتياجات الأفراد من السلع والخدمات الاستهلاكية في المستقبل حتى يمكن أخذها فى الاعتبار عند اعداد الخطة الاقتصادية لفترة مقبلة. فالواقع أن النمط الاستهلاكي لأفراد فئة معينة من فئات الدخل يمكن اعتباره ممثلا إلى حد بعيد للنمط الاستهلاكى المقبل لأفراد فئة أدنى منها اذا كان من المتوقع زيادة دخلهم في الفترة التالية إلى مستوى الفئة الأعلى. ونضرب مثالا لتوضيح ذلك على أساس افتراض أن الأفراد فى مجتمع ما ينقسمون من حيث فئات الدخل إلى فئتين: الفئة الأولى وتشمل الأفراد الذين يقل دخلهم عن ٢٠٠ جنيه في العام. أما الفئة الثانية فتشمل الأفراد الذين يبلغ دخلهم ٢٠٠ جنيه فأكثرفي السنة. وبطبيعة الحال سيكون النمط الاستهلاكى لأفراد الفئة الأولى مختلفا عن النمط الاستهلاكى لأفراد الفئة الثانية. وهنا يستهلك أفراد الفئة الأولي كمية من الذرة والأرز والمسلى الصناعي أكبر نسبيا من تلك التي يستهلكها أفراد الفئة الثانية. وبالعكس يستهلك أفراد الفئة الثانية كمية من اللحوم والأسماك والفواكه أكبر نسبيا من تلك التي يستهلكها أفراد الفئة الأولى. وهذه الظاهرة تعتبر احدى النتائج التي تضمنها قانون انجل Engel. ذلك إنه عند زيادة دخل الأسرة تقل النسبة المئوية التي تخصصها هذه الأسرة من دخلها للانفاق على السلع الضرورية، وفى نفس الوقت تزيد النسبة المئوية التي تخصصها هذه الأسرة من دخلها للانفاق على السلع الكمالية [١]. لذلك فإنه اذا كان من المتوقع أن يؤدى تنفيذ الخطة الاقتصادية الحالية إلي زيادة الدخل القومي بحيث يزيد عدد الأفراد فى الفئة الثانية (٢٠٠ جنيه فأكثر) ويقل عدد الأفراد في الفئة الأولى (أقل من ٢٠٠ جنيه)، ففى هذه الحالة يستطيع المسئولون عن التخطيط التنبؤ بزيادة الطلب على اللحوم والأسماك والفواكه، ونقص الطلب على الذرة والأرز والمسلى الصناعي. وفوق ذلك فان المسئولين عن التخطيط يستطيعون قياس مقدار التغير في الطلب خلال الخطة التالية، فيمكنهم تحديد الكميات التي يجب انتاجها من كل سلعة حتي يتحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك.

٣- ايجاد أسس سليمة لتكوين الأرقام القياسية لنفقات المعيشة التي تستخدم لتقدير التغيرات التي تطرأ على المستوي العام للأسعار من عام لآخر وأثر ذلك على مقدرة الأفراد على الشراء أى الاستهلاك. والطريقة المتبعة هي أخذ مجموعة من السلع والخدمات التى يقبل علي طلبها الأفراد من الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة ثم حساب متوسط أسعار هذه السلع والخدمات في سنة

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن قانون انجل، راجع فى ذلك للكاتب:
الاقتصاد الادارى، الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠ . ص ١٣٢، ١٣٧

معينة يطلق عليها سنة الأساس، وأخيرا احتساب متوسط الأسعار لنفس السلع والخدمات فى السنوات التالية. فاذا ارتفع متوسط الأسعار كان ذلك دليلا على انخفاض نفقات المعيشة. ومن المعروف أنه عند حساب الرقم القياسى لأسعار سنة معينة، لا يستخدم الوسط الحسابي البسيط لأسعار السلع والخدمات المستهلكة وانما يتم ترجيح هذه الأسعار بالكميات المستهلكة من كل سلعة وخدمة. وهذه الكميات يتم تحديدها من خلال النتائج التي يمكن الوصول اليها من بحث ميزانية الأسرة. وهكذا يستطيع المخطط تقدير الطلب الخاص بالقطاع العائلى.

أما الطلب فانه يمكن تقديره باتباع الخطوات التالية.

أ- تقدير الطلب الجماعي على السلع الاستهلاكية في سنة الأساس عن طريق البيانات الاحصائية الفعلية الخاصة بالهيئات المستهلكة.

ب- تحديد معدل الاستهلاك بالنسبة لوحدات الخدمات. ففى مجال الخدمات الصحية -مثلا- يمكن تحديد معدل الاستهلاك بالنسبة لكل سرير فى المستشفيات. وفي مجال الخدمات التعليمية يمكن تحديد معدل الاستهلاك بالنسبة لكل فصل في المدارس أو بالنسبة لكل طالب في الجامعة. وهكذا بالنسبة لبقية الخدمات.

جـ- يمكن تقدير الطلب الجماعى في سنوات الخطة عن طريق ضرب معدل الاستهلاك في عدد وحدات الخدمات في الهيئات المستهلكة على أساس تقدير معدل زيادتها فى السنوات المختلفة للخطة.

وعليه يستطيع المخطط تقدير الطلب الجماعي. واذا كان هذا التقدير مجرد تقدير تقريبى، فان ذلك لا يؤثر كثيرا علي صحة البيانات باعتبار أن الطلب الجماعي، مازال -بالرغم من اتجاهه نحو التزايد فى السنوات الأخيرة- يمثل نسبة صغيرة من مجموع الطلب الاستهلاكى لا تتجاوز عادة الربع.

وأخيرا تجدر الاشارة إلى أنه بعد أن ينتهى المخطط من تقدير الاستهلاك فى سنة الأساس (السنة الأخيرة قبل بدء الخطة)، يحاول التنبؤ بالاستهلاك خلال سنوات الخطة. ومن الواضح أن هذا التنبؤ لن يكون سليما اذا تم الأخذ فى الحسبان عدة عوامل أهمها: الزيادة المتوقعة فى دخول الأفراد والتغير المنتظر فى توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، والتغير المتوقع في أسعار السلع والخدمات، ومعدل نمو السكان في المستقبل، والتغير المتوقع في توزيع السكان بين الريف والحضر وما إلى ذلك. وبعد أن ينتهي المخطط من التنبؤ بالاستهلاك خلال سنوات الخطة، يصل الى آخر مرحلة من مراحل تخطيط الاستهلاك ألا وهي توجيه الاستهلاك.

طرق توجيه الاستهلاك:

قد تدل أرقام التنبؤ بالاستهلاك على أن الاستهلاك الكلي سيزيد خلال سنوات الخطة بمعدل أكبر أو أقل من المعدل المرغوب تحقيقه. ومن ناحية أخرى تدل أرقام التنبؤ بالاستهلاك على أن استهلاك بعض السلع سيزيد خلال سنوات الخطة بمعدل أقل أو أكبر من المعدل المرغوب. ففي جميع الحالات لا بد من توجيه الاستهلاك. والمقصود بتوجيه الاستهلاك هو اتخاذ مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تجعل الاستهلاك يتطور بما يتفق من جهة مع أهداف الخطة، وبما يتفق من جهة أخرى مع امكانيات الانتاج والاستيراد. وتنقسم هذه الاجراءات والسياسات الى مجموعتين: اجراءات وسياسات تهدف إلى التأثير على الحجم الاجمالى للاستهلاك النهائى، واجراءات وسياسات تهدف الى التأثير على الحجم الاستهلاكي من سلعة أو خدمة معينة.والعوامل التي تؤثر على الحجم الاجمالى للاستهلاك المحلي تتضمن الاجراءات والسياسات التالية:

١- **الضرائب:** يمكن التأثير في الدخل المتاح للتصرف من خلال رقم معدلات الضرائب أو خفضها أو فرض أنواع جديدة من الضرائب أو الغاء بعض الضرائب. وهذه الاجراءات تؤدى إلى التأثير في الاستهلاك. ولكن نجاح هذه الاجراءات يتوقف على عدة عوامل أهمها كيفية توزيع العبء الضريبى الاضافى على فئات الشعب المختلفة، ومدى كفاءة الجهاز الضريبي فى تنفيذ هذه التعديلات.

٢- **الادخار:** يؤدى تشجيع الادخار بمختلف صوره ولا سيما الادخار الاجبارى إلى خفض معدلات زيادة الاستهلاك.

٣- **الانفاق الحكومي:** يؤدى ضغط الانفاق الحكومي إلى تغيير الاستهلاك الجماعي بطريق مباشر، وبطريق غير مباشر في الاستهلاك العائلي.

٤- **تنظيم النسل:** يسهم تنظيم النسل في البلدان كثيفة السكان في الحيلولة دون زيادة السكان. لذلك يكون من الملائم تشجيع تنظيم النسل ومحاولة خفض معدل نمو السكان. إلا أن هذا الإجراء طويل الأجل ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة لكي تظهر آثاره.

٥- **الوعى الاستهلاكي:** عن طريق نشر الوعي الاستهلاكي بأسلوب علمي بين المواطنين يمكن التأثير على الحجم الاجمالي للاستهلاك النهائي.

كما تتضمن تدابير التأثير على استهلاك سلعة أو خدمة معينة سياسات الأسعار والتقنين. فرفع أسعار بعض السلع والخدمات يؤثر تأثيرا واضحا على الكميات المستهلكة منها. وقد يكون رفع الأسعار مباشرة كما يغلب فيما تقدمه أجهزة الدولة من سلع وخدمات، أو عن طريق فرض رسوم على السلع والخدمات المعنية. فاذا كانت السلعة منتجة محليا يمكن التأثير على الكمية المستهلكة منها عن طريق زيادة رسوم الانتاج المفروضة عليها. أما اذا كانت السلعة مستوردة من الخارج فيمكن التأثير على الكمية المستهلكة منها عن طريق زيادة رسوم الاستيراد. وأخيرا يسهم تقنين الاستهلاك وتوزيع السلع بالبطاقات في تقييد الاستهلاك العائلى من السلع موضوع التقنين، حيث يقرر لكل فرد كمية محددة من السلع المعنية بأسعار منخفضة نسبيا. وعادة ما تطرح كميات أخرى من السلع موضوع التقنين فى الأسواق بأسعار أعلى. كما يكثر استخدام نظام البطاقات ويزداد عدد السلع التي توزع بموجبها في أوقات الحروب.

ونود في النهاية أن نشير إلى ضرورة اجراء دراسات وبحوث عن الحالة الاقتصادية قبل اتخاذ قرار بتطبيق أى من الاجراءات والسياسات المتقدم ذكرها. كما أنه من الضروري دراسة الاثار التي ستترتب على تطبيقها حتي تكون النتائج التي نحصل عليها -من حيث أثر هذه الاجراءات والسياسات- متفقة مع الأهداف العامة للخطة الاقتصادية.